

الآثار الاقتصادية للقروض الداخلية والخارجية

الطالب: مالك السبع

قبل البدء في كتابة الآثار الاقتصادية للديون كان هناك مجموعة من الأسئلة في عصفي الذهني وعندما كنت أسأل نفسي

هذا العنوان كانت التساؤلات كالآتي :

- ما هو سبب الدين او القرض بالأصل؟
- ما علاقة الديون بالنمو الاقتصادي والاستثمار؟
- هل الآثار إيجابية أم سلبية فقط؟
- كيف تنظر المدارس الاقتصادية للدين عموماً؟
- هل أثر الدين الاقتصادي مفصول عن السياسي والاجتماعي والثقافي أم هنالك التقاء وتأثر وتأثير؟

• ونبدأ بالسؤال الجذري لماذا تلجأ الدول والحكومات إلى الاقتراض بالعموم؟ وما هي الديون الداخلية والخارجية؟

سبب الدين هو عجز الموازنة العامة للدولة (نفقات أكبر من الإيرادات) وذلك لتحقيق النمو الاقتصادي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية أو عجز ميزان المدفوعات (الواردات أكبر من الصادرات) أو لارتفاع أسعار النفط أو الفساد وسوء الإدارة الاقتصادية للدولة بالإضافة للسياسات تسهيل الاقتراض مقابل فائدة مرتفعة أو ما قبل مآرب سياسية وهنالك أسباب أخرى ولكل تجربة أو دولة أسبابها بتأكيد.

والقرض الداخلي هو إجمالي الديون القائمة في ذمة الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة تجاه الاقتصاد الوطني والتي تضطر فيها الحكومة إلى الحصول عليها من جهات التمويل المحلية كالبنوك، وذلك من خلال إصدار أوراق مالية في شكل سندات أو أذون خزانة، وعادة ما تكون بالعملة المحلية للبلاد، وهي تعتبر جزء من الديون الإجمالية للدولة التي تدين بها للمقرضين.

أما القرض الخارجي فهو القرض الذي ما تبلغ مدة استحقاقه الأصلية أو المحددة أكثر من سنة واحدة، وهو مستوجب لأفراد أو لهيئات من غير المقيمين ويسدد بعملات أجنبية أو بسلع وخدمات وقد تكون جهات التمويل دول أو مؤسسات دولية.

- ما علاقة الديون وأثرها على النمو الاقتصادي ؟ و كيف تنظر المدارس الاقتصادية للدين عموماً؟
وتتشعب مواقف النظريات الاقتصادية حول آثار الديون على النمو الاقتصادي بين ثلاثة اتجاهات الاتجاه الأول يؤمن بوجود تأثير إيجابي للدين العام على النمو الاقتصادي مثل النظرية الكينزية، والثاني يرى وجود تأثير سلبي؛ وهو ما يعني وجود مستوى حرج للدين العام، أو حد أقصى مقبول له، أما الاتجاه الثالث فيرى أن القروض العامة محايدة في تأثيرها على النمو الاقتصادي.

- والان بعد هذه المقدمات ندخل إلى السؤال الرئيسي: " ما هي الآثار الاقتصادية للقروض الداخلية والخارجية؟"
ولكن سنقسمها إلى آثار إيجابية وآثار سلبية وهي كالآتي:

الآثار الاقتصادية السلبية للقروض الداخلي:

- الإزاحة أو المزاحمة: أثر الإزاحة والذي يخص الديون الداخلية وتعني بأن الأثر الناتج عن امتصاص الاقتراض الحكومي لقدر من الموارد المالية المتاحة للاستثمار، من داخل الجهاز المصرفي أو من خارجه؛ مزاحماً بذلك الاستثمار الخاص، ومؤدياً لخفض حجمه. حيث تؤدي القروض الحكومية إلى زيادة الطلب على الادخار المحلي الذي كان مخصصاً للاستثمار الخاص، وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على الادخار مع ثبات المعروض منه مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الأموال ممثلة في سعر الفائدة، مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار الخاص. ومع استمرار الاقتراض الحكومي وتراكم المزيد من الدين العام، قد يصل أثر الإزاحة إلى نقطة تصبح فيها الحكومة وهيئاتها المختلفة فقط هي القادرة على الاقتراض؛ بسبب سعر الفائدة بالغ الارتفاع، الذي تعجز معه المنشآت والمشروعات الفردية عن المنافسة، ومن ثم يتم إزاحتها من أسواق المال، فيتراجع إلى حد كبير الاستثمار الخاص، ويتراجع تبعاً له معدل النمو الاقتصادي سلباً.

- ورغم وجود من يحبذ الديون الداخلية على الديون الخارجية لما للديون الخارجية من أعباء وسلبات كثيرة إلا أن ذلك لا يعني أن القروض الداخلية ليس لها أي سلبات لأن من يقدم هذه الديون سواء شركات أو بنوك أو أطراف أخرى داخلية تحصل أيضاً على فوائد مرتفعة وبالتالي فإن هناك من يدفع ضرائب لتمويل عبء الدين وذلك حتماً سوف يؤثر على توزيع الدخل بين مواطني المجتمع الواحد وينتقل العبء للمواطنين الأقل دخلاً.

الآثار الاقتصادية الإيجابية للقروض الداخلي:

- دعم البنوك أو المؤسسات المحلية في أرباحها التي ستبقى داخل الدولة ولن يقل فيها ميزان المدفوعات فإلساد لهذه القروض يكون بالعملة المحلية لا الأجنبية، بالإضافة إلى عودة بعض من هذه الأرباح بشكل غير مباشر إلى خزينة الدولة من خلال قانون الضرائب على الدخل والشركات.

- عدم هيمنة الدول المانحة للدولة المقترضة وهذه نقطة مهمة على الجانب السياسي واثرها الاقتصادي قدرة التحرك الاقتصادي ضمن خطط الدولة دون أي توجيهات من الدول المؤسسات المانحة كما يفعل صندوق النقد الدولي الذي يضع خطة اقتصادية للدول المقترضة وهو الذي قد يتعارض مع السياسات الاقتصادية والمالية التي تتجاذب الدولة أو المجتمعات .

الآثار الاقتصادية السلبية للقروض الخارجية:

- زيادة الأعباء الاقتصادية على الأجيال القادمة؛ وذلك لأن هذا الدين يؤدي إلى زيادة الدخل المتاح للأجيال الحالية في مقابل خفضه للأجيال المستقبلية خاصة في حال زيادة المديونية والاقتراض فتكون الحكومات تدفع نسب الفوائد وسداد القروض مما يعني خفض الأنفاق العام واتجاهه الى سداد الديون وهذا سيزيد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية بخفض النمو فهي تفقر الدول المقترضة وتغني الدول المقرضة، إضافة إلى أن خدمة هذه الديون تصبح نزفاً حقيقياً لثروتها وعبئاً ثقيلاً على الأجيال القادمة.
- القروض والمساعدات الخارجية تقدم لاعتبارات سياسية دون اقتصادية، وأنها ترتبط بتحول النظام السياسي، وتؤدي إلى انحياز البلد المستلم وولائه للدول المانحة والأثر الاقتصادي عندما يتم منحها للدول دون خطة وضمانات هي ستكون بمثابة زيادة للمشاكل وتعميق للآزمة وحاجة الدولة إلى قروض أخرى مما يحقق للدول المانحة تغول واحتكارات فيكون تأثير القروض الأجنبية ضعيف إن لم يكن سلبياً على الدخل القومي ومعدلات النمو.
- سداد هذه القروض يكون بالعملة الأجنبية مما يؤثر على ميزان المدفوعات فضلاً عن انه يمثل انتقال جزء من ثروة الدولة إلى العالم الخارجي لذا فان خدمة الدين و استهلاكها و خدمتها يمثل عبء حقيقي على الاقتصاد القومي و ليس مجرد إعادة توزيع الدخل و الثروة كما في حالة القروض الداخلية .
- اللجوء الى قروض جديدة أو إلى زيادة عبء الضرائب عن طريق فرض ضرائب جديدة أو رفع أسعار و معدلات الضرائب القائمة لكي تتمكن من أداء مستلزمات الدين العام فيترتب على ذلك إعادة توزيع الدخل لصالح أصحاب الدخل المرتفعة , لأنه في الغالب يكون أصحاب الدخل المرتفعة هم المكتتبين في سندات الدين العام بينما أصحاب الدخل المنخفضة هم الذين غالباً ما يتحملون نسبة كبيرة من العبء الضريبي ولا يحصلون على امتيازات ومن ثم قد يحدث اختلال في التوازن الاجتماعي و ما يحدثه من تأثير سلبي على أداء الاقتصاد القومي .

- فقد ينجم عن إنفاق الدولة حصة القرض الخارجي في الداخل احتمال حدوث التضخم. ويرجع ذلك إلى أنو لا يترتب عمى القرض الخارجي امتصاص أي قوة الشرائية في الدولة المقترضة، حيث تقوم هذه الدولة باستخدام القوة الشرائية التي حصلت عليها من القرض الخارجي لمنافسة الأفراد على السلع والخدمات، الأمر الذي قد يؤدي إلى زيادة الإنتاج الداخلي أو إلى رفع الأسعار.

الآثار الاقتصادية الإيجابية للقرض الخارجي:

- إذا كان يتم إنفاق حصة القروض العامة في إنفاق استهلاكي مثل الإنفاق على الخدمات الطاقة الصحية التعليمية الثقافية أو منح إعانات اقتصادية للمشروعات العامة و الخاصة فإنها أيضا ستحدث أثارا إيجابية تتمثل في زيادة إنتاجية العاملين التي تتحسن أحوالهم المختلفة وهذا يدفع عجلة النمو الاقتصادي.
- القروض الخارجية تُعد مصدراً إضافياً للعملة الأجنبية تساهم في تلبية مستلزمات عملية التنمية الاقتصادية، كاستيراد السلع الرأسمالية والوسيلة مما قد يساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي.

الخلاصة:

تأثير القروض سواء داخلية أو خارجية اقتصادياً هو باتجاهين إما إيجابي وإما سلبي ويعتمد ذلك على الاستخدام وتخطيط الأنفاق ضمن خطط السياسات الاقتصادية والمالية للدولة، كم أن هنالك دراسات عديدة لدول استطاعت من خلال القروض زيادة النمو الاقتصادي وسداد ديونها وأخرى زادت من المديونية والمشاكل الاقتصادية ولم تستطيع استخدامه بالشكل الصحيح الذي يضمن نموها.

المراجع:

- العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي ... هل هناك مستوى حرج معياري للدين العام ؟؟ The relation between public debt and economic growth ... is there a standard debt threshold .

(Mansoura University Hamdy Alhendawy)

- دراسة اثر الدين الخارجي على معدل الاستثمار المحلي لعينة من الدول النامية في الفترة (من 1995 وحتى 2018)

- د. زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت، 1998

- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (38) العدد (2) 2016 مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية.